وصل صموئيل الى فلسطين في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٠ ، وباشر فورا اقامة الادارة المدنية وتهيئة أوضاع البلد لارساء اسس الوطن القومي اليهودي ؛ فاعلن في حفل تنصيبه ، في ٨ تموز (يوليو) ١٩٢٠ ، اعادة فتح مكاتب تسجيل الأراضي (الطابو) ، التي اغلقت منذ نشوب الحرب العالمية الاولى ، وازال بذلك عقبة رئيسية من طريق مؤسسات شراء الأراضي الصهيونية ، كانت تشل نشاطها ؛ إذ أن نقل ملكية الأرض يتم رسميا في مكاتب الطابو فقط . واستكمالا لذلك ، انشئت ، فيما بعد ، محاكم لتسوية نزاعات ملكية الأراضي ، وقسم للمساحة [٤] . وكان صموئيل قد اعلن ايضا ، في المناسبة نفسها ، توسيع مجال الاشغال العامة ، كشق الطرق واقامة المنشآت وغير ذلك مما كانت الحكومة تموله . وكان عدد لا بأس به من المهاجرين اليهود الجدد يعتاشون ، على اثر قدومهم الى فلسطين ، من عملهم في تلك الورش . ووعد صموئيل ايضا بانشاء ادارة مدنية للاشراف على السكك الحديدية ، وتعهد ببذل جهود لاقامة محطات توليد للكهرباء ، وانشاء اجهزة اتصال تلغرافية ، ولتجفيف المستنقعات وتحسين الأوضاع الصحية والثقافية ، وغيرها[٥] . وفي آب (اغسطس) ١٩٢٠ ، استؤنفت الهجرة الى فلسطين[٦] على اثر صدور قانون خاص بذلك ، سمح بموجبه بدخول ١٦,٥٠٠ مهاجر يهودي الى فلسطين ، خلال سنة . أما في تشرين الأول (اكتوبر) من السنة نفسها ، فقد أصدر صموئيل أمرا اعتبرت العبرية بموجبه لغة رسمية في فلسطين ، (بالاضافة الى العربية والانكليزية) ، قبل أن يقر ذلك بموجب صك الانتداب ، وان لم تستعمل العبرية في الاقضية التي يقل فيها عدد السكان اليهود عن الخمس[٧] .

وفي الوقت نفسه ، صدرت أوامر بالعفو عن المحكومين بسبب اضطرابات نيسان ، من عرب ويهود ، ومن بينهم أمين الحسيني وعارف العارف وزئيف جابوتينسكي ، فيما بدا خطوة أولى على طريق سياسة « المحافظة على التوازن » بين العرب واليهود . أما فيما يتعلق بنظام الحكم في فلسطين ، فقد أعلن صموئيل نيته في تشكيل مجلس استشاري ، لاسداء النصح للمفوض السامي بشأن ادارة البلد . وتقرر ان يرئس المندوب السامي نفسه هذا المجلس ، المكون من عشرين عضوا ، نصفهم من الموظفين البريطانيين ، والنصف الآخر من الفلسطينيين ، بينهم سبعة من العرب (أربعة مسلمين وثلاثة مسيحيين) ، وثلاثة من اليهود[٨] . وفي مقابل ذلك ، اقيمت تدريجيا ادارات مختلفة ، على شكل دوائر ، كانت أكثرية كبار الموظفين فيها (بما في ذلك جهازا القضاء والاعداء العام) من البريطانيين[٩] .

صك الانتداب ومضمونه

كان مجلس عصبة الأمم ، المنعقد في سان ريمو ، قد قام أيضا ، قبيل اتخاذ قراره بفرض الانتدابين البريطاني والفرنسي على بلدان المشرق العربي ، بمناقشة مشروع صك الانتداب على فلسطين ، الذي قدمته بريطانيا ، ولكنه لم يصادق عليه نهائيا . وقد تأجلت المصادقة لفترة غير قصيرة ، لأسباب عديدة ، منها أن ايطاليا علقت موافقتها على القرار ، الى ان يستجاب لطلباتها المتعلقة بمناطق تركيا الآسيوية [١٠] . كذلك رفضت تركيا « التنازل عن حقوقها » في المشرق العربي ، ولم يتم ذلك الا عند توقيع اتفاقية سيفر ، في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٢٠ . الا ان تلك الاتفاقية لم تحظ بالمصادقة النهائية من قبل السلطات التركية ، على اثر تسلم أتاتورك الحكم في البلد . كذلك حرصت بريطانيا ، من ناحيتها ، على حمل الولايات المتحدة ،